



مركز البيدر للدراسات والتخطيط

Al-Baidar Center For Studies And Planning

الاتفاقية الإيرانية - السعودية: ما تحتاجُ معرفته!

مجموعة باحثين

ترجمة وتحرير: مركز البيدر للدراسات والتخطيط

أعلنت كلٌّ من إيران والسعودية في العاشر من شهر آذار لسنة 2023 عن دور وساطة صيني من أجل إعادة العلاقة بين البلدين. يُروَّج لهذا التقارب بين البلدين على أنه تطور هام ومؤثّر في المنطقة بعد عقود من العداء وقطع العلاقات رسمياً منذ العام 2016. ولا يزال السؤال المطروح حول كيفية تأثير عودة العلاقات بين البلدين على الشرق الأوسط في الوقت الذي يخوض فيه الطرفان حرباً مفتوحة بالوكالة تتمثل باستمرار الدعم المتواصل للأطراف المتحاربة في اليمن وسوريا. ويُعدُّ هذا التقارب بين البلدين انتصاراً للدبلوماسية الصينية التي تسعى وبشكل متزايد إلى تقديم رؤية بديلة للنظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية في ظل توقعات انسحابها المتوقع من الشرق الأوسط.

من الممكن أن يكون للاتفاق تداعيات كبيرة على الشرق الأوسط. ماذا يعني ذلك لدور بكين وواشنطن في المنطقة وخارجها؟

إيران: انفتاح وسط عزلة متزايدة

عودة العلاقات بين البلدين يُعدُّ وميضَ أملٍ لإيران التي واجهت الكثير من التحديات في بداية العام 2023. حيث كانت تعاني من تصاعد العزلة على المستوى الدولي بسبب سجلها في حقوق الإنسان وبرنامجها النووي ودعمها روسيا في حربها ضد أوكرانيا. لذلك أعلنت طهران استعادة العلاقات انتصاراً دبلوماسياً لها.

تشير الصفقة إلى نيّة إيران خفض التوتر في جميع أنحاء الشرق الأوسط مع السعودية. ويُعدُّ الطرفان على مستوىٍ متساوٍ في دعم أطراف النزاع بشكل خاص في كل من اليمن وسوريا. فعلى سبيل المثال قامت إيران بتسليح ومساعدة الحوثيين، في حين قام الجيش السعودي بضربات جوية عام 2015 ضد الحوثيين من أجل منعهم من فرض سيطرتهم على كافة المناطق. نتيجة لذلك استهدف الحوثيون مطاراتٍ ومنشآتٍ نفطيةً (أرامكو) داخل السعودية. وأدّى الصراع إلى قتل أكثر من 150 ألف شخص بينهم ما يقرب من 15 ألف مدني. وتوقفت العمليات من كلا الطرفين حتى بعد انتهاء اتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرمه الطرفان لمدة ستة أشهر والذي انتهى في أكتوبر 2022.

اقترحت بعثة إيران في الأمم المتحدة أن ذوبان الجليد في العلاقات مع السعودية من الممكن أن يؤدي إلى حلول أكثر ديمومة. ووفقاً للمعلومات فإن إيران وافقت على وقف تسليح الحوثيين على الرغم من عدم ذكر هذا الالتزام ضمن الموجز المشترك الذي أصدرته كلٌّ من إيران والسعودية والصين. ومن المحتمل إيعاز ذلك إلى رؤية إيران في الصفقة فرصة من أجل إظهار إمكانية لعبها دوراً في الشرق الأوسط للصين؛ وذلك بسبب حضور وعلاقات إيران على المدى الطويل في الكثير من الدول في المنطقة، لذا كان الالتزام بخفض التوتر مع منافسها الإقليمي خطوة كبيرة، في الوقت الذي تُعدُّ الصين من أكبر المستوردين للنفط الإيراني والسعودي لسنوات طويلة. ويُعدُّ توفير الاستقرار في مياه الخليج أمراً ضرورياً من أجل المرور الآمن للنفط والبضائع.

يُعدُّ إبراهيم رئيسي أول زعيم إيراني يقوم بزيارة رسمية إلى بكين منذ أكثر من 20 عاماً، حيث تُعدُّ الزيارة التي قام بها إلى الصين في فبراير من العام 2023 حجر الأساس في الصفقة الثلاثية التي تمت بين الجمهورية الإيرانية والمملكة العربية السعودية والصين. وفي تغريدة له على تويتر في العاشر من مارس ذكر محمد جمشيدى المساعد السياسي لمكتب الرئيس الإيراني أنه خلال المحادثات التي جرت بين الرئيس الصيني شي جين بينغ ونظيره الإيراني «قد نوقشت أفكاراً بناءة للمنطقة ونجني ثمارها الآن». وفي ظل تصاعد التوتر مع القوى الغربية، تعهد رئيسي وشي بتعزيز التعاون الأمني والاقتصادي.

وأكدت إيران والسعودية احترامهما «لسيادة الدول» و «عدم التدخل في الشؤون الداخلية». وقد يكون لهذا الاتفاق انعكاسات على الهدوء النسبي للأوضاع الداخلية في كلا البلدين. ونقل عن مسؤولين من كلا البلدين لصحيفة وول ستريت جورنال، تعهد السعودية بالضغط على قناة إيران إنترناشيونال من أجل الاعتدال في بث الأخبار والأحداث بما يخص الشأن الداخلي في إيران. إيران إنترناشيونال هي قناة إخبارية باللغة الفارسية. ولسنوات طويلة اتهمت طهران المملكة العربية السعودية بتأجيج الوضع الداخلي لها من خلال هذه القناة في الوقت الذي كانت تصرّ القناة على استقلاليتها بالرغم من تلقيها الدعم المالي من رجال الأعمال السعوديين والأفراد المرتبطين بالديوان الملكي.

وأسهمت الاتفاقية في انتعاش الاقتصاد الإيراني حتى وإن كان ذلك على المدى القصير، فعلى

الرغم من فقدان الريال الإيراني حوالي نصف قيمته مقابل الدولار منذ اندلاع الاحتجاجات في سبتمبر 2022 عقب اعتقال الشرطة لمهسا أميني، فقد ارتفع الريال أمام الدولار بنسبة 12% عقب يومين من إعلان توقيع الاتفاقية وقد وصل سعر صرف الدولار الواحد إلى 438000 ريال في السوق المحلي في الثاني عشر من شهر مارس.

المملكة العربية السعودية: تنوع التحالفات في خضم شرق أوسط متغير.

يُعدُّ الاتفاقُ الإيراني- السعودي على استعادة العلاقات الدبلوماسية فيما بينهما بواسطة الصين علامةً على التغير والأحداث المستمرة في منطقة الشرق الأوسط وغيرها من التغيرات العالمية. ويعطي هذا الاتفاق كذلك انتصاراً إلى الدبلوماسية الصينية في المنطقة بالإضافة إلى كلا الدولتين على الصعيد المحلي والدولي، وعلى مدار العامين الماضين قامت كافة الأطراف بجولات محادثات ولقاءات متواصلة عُقدت في عمان وكان النصيب الكبير من هذه اللقاءات في العراق حيث وصل عددها إلى خمسة. وأجمع البلدان على منح الصين دور الوسيط من أجل تقريب وجهات النظر بغية الوصول إلى الاتفاق النهائي في الوقت الذي كان بمقدورهما اختيار أيٍّ من الدول الكبرى من أجل القيام بهذا الدور، وذلك بعد فتره وجيزة من زيارة الرئيس الصيني إلى المملكة العربية السعودية التي أجرى خلالها العديد من اللقاءات مع قادة الدول الخليجية والعربية.

وأحس القادة السعوديون وكذلك قادة بلدان الشرق الأوسط الأخرى بعدم كفاية الضمانات الأمريكية، حيث تعرضت المنشآت الحيوية في السعودية والإمارات للهجمات بينما بدت الولايات المتحدة تعيد تقييم دورها في المنطقة. يعتقد القادة السعوديون أن تأثير الصين وروسيا على إيران كبير إلى الحد الذي يمكن أن يساعد في تعزيز أمنهم، بدلاً من شراء أنظمة الأسلحة الدفاعية الأمريكية الباهظة الثمن من أجل التصدي للتهديدات. وهذا ما عزز حاجة الرياض إلى نهج جديد للتعامل مع ما يبدو أنه أجندة إيرانية إقليمية لا تتوقف ومستمرة بالتوسع، والتي تشمل توسيع وتعميق نفوذها المباشر وغير المباشر في العراق ولبنان، وسوريا، واليمن، وغيرها.

تحتاج المملكة العربية السعودية التركيز على أجندتها الإيجابية فيما يخص رؤية 2030 وحماية حدودها من أيّ تهديد لجذب الاستثمارات، ومن أجل تحقيق ذلك يجب عليها وقف

تدخلها العسكري في اليمن ووقف هجمات الحوثيين على أراضيها. لذلك هي بحاجة إلى اتباع مسار الحوار والتهدئة مع إيران وتجنب زيادة التوتر والصراع فيما بينهما.

يُعدُّ إسهامُ الصين في تحقيق الاتفاقية بين إيران والسعودية إشارةً على جدية الأخيرة في تنويع علاقاتها مع الحلفاء الاستراتيجيين وأخذ الحيطة، على الرغم من تمسكها بالولايات المتحدة حليفاً استراتيجياً لها. وبالمقابل تسعى الصين وبالمشاركة مع إيران تقديم نفوذٍ للسعودية بديل للولايات المتحدة وتعميق العلاقات من خلال تزويد الرياض بما تحتاج له من موارد التكنولوجيا.

وكان هنالك تسريبات في الأشهر الأخيرة حول وجود اتفاقية جاهزة للتوقيع بين السعودية والحوثيين، ولكن السعودية عملت على تأجيل التوقيع عليها إلى حين معرفة مخرجات المحادثات المباشرة مع إيران.

من جانب آخر رحبت الولايات المتحدة بالاتفاق بين الطرفين، ولكنها أعربت عن شكوكها في مدى التزام إيران بنوده. وكذلك رحبت دول المنطقة متمثلة بالحكومات والمواطنين بهذا التقارب الذي سيسهم في إرساء الأمن الإقليمي للمنطقة، ولكن بذات الوقت أعربوا عن شكوكهم حول مدى التزام كلا الطرفين. والسؤال المطروح الآن هو ما مدى جدية هذا الاتفاق لكلا الطرفين وما إذا كانوا يريدون من خلاله كسب الوقت فقط أم هو اتفاق حقيقي؟

وهل سيسهم هذا الاتفاق في إبطاء أجندة إيران الإقليمية في المنطقة؟ وهل يسعى السعوديون وغيرهم ممن يقفون بالصد من السياسة الإيرانية في المنطقة إلى إبطاء أو إيقاف تنفيذ الأخيرة أجندتها الإقليمية؟ ولكن من غير الواضح أنّ هذين الأمرين من الممكن تحقيقهما على المدى القريب والبعيد. ويتوجب علينا أيضاً النظر في مساعي إيران من وراء هذا الاتفاق ما إذا كانت تسعى للحفاظ على مكاسبها الإقليمية التي حققتها أو التطورات التي حدثت مؤخراً- مثل استهداف قائد قوات فيلق القدس الجنرال قاسم سليماني وتأثيرات العقوبات الاقتصادية، والأزمات الداخلية، وتحرك أوروبا نحو موقف الولايات المتحدة بشأن الحرب في أوكرانيا والتغيير الحقيقي في نهج طهران بخصوص موقفها من تلك الحرب الذي أدّى إلى تقريبها من بكين وموسكو.

وبغض النظر عن النوايا من وراء هذا الاتفاق فإنّ من الجيد رؤية حوار يفضي إلى اتفاق.

الآن يجب علينا التركيز على مخرجات الاتفاق وإمكانية الانطلاق من هذا المنجز من أجل مواصلة التخفيف من التوترات في المنطقة والتوصل إلى اتفاق أممي إقليمي مقبول من كافة الأطراف.

الصين: المصالح الاستراتيجية والانتصارات الرمزية

يتضمن الدور الصيني في التوسط لتقريب وجهات النظر والوصول إلى اتفاق بين إيران والسعودية بعد فترة القطيعة التي شهدتها العلاقات بينهما، أبعاداً استراتيجية ورمزية مهمة. من الناحية الاستراتيجية، تحتاج بكين إلى الحفاظ على تدفق النفط إليها من المنطقة. يضاف إليه أهمية هذا الاتفاق بالنسبة للصين وما يعكسه من دلالات عن دور بكين على مستوى الشؤون الدولية. منذ أن كشف الزعيم الصيني شي جين بينغ النقاب عن مبادرته للأمن العالمي (GSI) في منتدى بواو في أبريل الماضي، وخاصة منذ تتويج شي لولاية ثالثة في السلطة هذا الخريف، شنت الصين هجوماً دبلوماسياً يهدف إلى بناء بديل لهيمنة الولايات المتحدة على الشؤون العالمية.

تحتاج الصين إلى الحفاظ على الاستقرار في الخليج نتيجة مرور 40% من وارداتها من النفط الخام في خضم الاضطرابات في أسواق الطاقة العالمية نتيجة الصراع الروسي الأوكراني. وتُعدُّ إيران والسعودية قطبي القوة في المنطقة وتعمل كلُّ منهما على دعم أطراف النزاع في بعض الدول مثل اليمن ولبنان والعراق وسوريا لذلك يمكن أن يسهم هذا الاتفاق في تخفيف التوترات في جميع أنحاء المنطقة.

وتعهد الرئيس الصيني خلال زيارته الموسعة إلى المملكة العربية السعودية في ديسمبر بشراء المزيد من النفط والغاز من بلدان الخليج وبذات الوقت حث دول المنطقة على اعتماد اليوان الصيني في عمليات بيع الطاقة. وقد حصلت الصين على اتفاق مع العراق حول عمليات بيع صادراتها باليوان الصيني ما قد يجعل هذا الخيار محتملاً أمام دول أخرى في ظل العقوبات الأمريكية على روسيا، وسط تكهنات بعض المراقبين بأنَّ الاتفاق بين إيران والسعودية قد يمهّد الطريق لاستخدام أكبر للبترويان، أي أنَّ المعاملات النفطية سوف يتم تسويتها باليوان بدلاً من الدولار الأمريكي، الذي اعتمد على مدى عقود طويلة في تعاملات البيع والشراء.

عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تقييد حصول الصين على التكنولوجيا من الأسواق

الغربية في ظل التنافس المتصاعد بين واشنطن وبكين. لذلك تبذل الصين المزيد من الجهد من أجل الحفاظ على استمرارية وصول الموارد والتكنولوجيا والطاقة إليها واستقرار التجارة.

تُعدُّ هذه الأسباب كافية من أجل أن تحتفل الصين بتحقيق هذا الاتفاق- على الرغم من الرمزية التي يمثلها الوجود الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، ولكن يبقى الأهم بالنسبة إلى الصين هو إيجاد حضور لافت لها في لعب الدور الرئيس في الحكومات حول العالم. ولم يكن بمقدور الولايات المتحدة لعب دور الوسيط للتوصل إلى اتفاق بين المملكة العربية السعودية وإيران في ظل العداء الذي بينها وبين الأخيرة منذ عقود، على الرغم من كون الولايات المتحدة تمثل القوة الخارجية الأكثر تأثيراً في منطقة الشرق الأوسط والخليج منذ أكثر من 75 عاماً. حققت الصين حضوراً بارزاً في المنطقة في السنوات الأخيرة، ولكن لا تزال الولايات المتحدة هي الفاعل الرئيس في مجال الدفاع والأمن في المنطقة بالرغم من أن بعض حلفائها القدامى مثل السعودية يتطلعون بشكل متزايد إلى تنويع تحالفاتهم. أما من جانبها، فإن إدارة بايدن قد أعربت عن تأييدها للجهود الرامية إلى تخفيف التوترات في المنطقة.

يأتي هذا الاتفاق بين طهران والرياض بعد خطة الصين المعروفة باسم «خطة السلام» للحرب في أوكرانيا - اقتراحاً يتم الترويج له في بكين على نطاق واسع وهو إلى حد ما تليخيص لنقاط مناهضة للولايات المتحدة. - وإطلاق «ورقة مفاهيم» توضح مبادرة الأمان العالمية لشي جين بينغ، تؤكد الصين من خلالها أهمية السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، مما يجعل بكين محاوراً جذاباً للرياض وطهران، وهما دولتان معروفتان بانتهاك حقوق الإنسان.

يتمثل الهدف وراء هذه المبادئ في بناء بديل للنظام العالمي الحالي الذي تقوده الولايات المتحدة، والذي تعدُّه الصين نهجاً أكثر تعددية للأمن العالمي. وأعربت كلٌّ من السعودية وإيران عن الرغبة في الانضمام إلى تحالف البريكس المكوّن من (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا)، وحسب مصادر مطلعة كانت الصين داعمة لهذا التوجه. حيث من الممكن أن تشكل هذه الدول مجتمعة كتلة اقتصادية قوية وقوة سياسية بانضمام كلٌّ من إيران والسعودية. ومن المقرر أن تصبح إيران عضواً في منظمة شنغهاي للتعاون -وهي مجموعة سياسية واقتصادية وأمنية أورواسيوية مقرها في بكين- وهنالك احتمالية في انضمام المملكة العربية السعودية.

في الوقت الذي ركّزت فيه الولايات المتحدة على تجميع الحلفاء الغربيين للوقوف بجانب أوكرانيا، تتطلع الصين إلى تأسيس نفسها كقائد لنظام متعدد الأطراف جديد وبديل، كقوة عظمى مسؤولة. وأن يرى المجتمع الدولي دورها في التسوية بين إيران والسعودية كمثال يُبرز نفوذها المتنامي وقدرتها على تولي المهام القيادية.

هوية البحث

اسماء الباحثين:

آدم غالغر - مدير التحرير للشؤون العامة والاتصالات في معهد الولايات المتحدة للسلام.
سرهنج حما سعيد - مدير برامج الشرق الأوسط في معهد الولايات المتحدة للسلام (USIP) في واشنطن العاصمة.
غاريت ندا - مسؤول برامج في معهد الولايات المتحدة للسلام في مركز الشرق الأوسط وأفريقيا.

عنوان البحث: الاتفاقية الإيرانية - السعودية: ما تحتاجُ معرفته!

تاريخ النشر: حزيران - يونيو 2023

رابط البحث:

<https://www.usip.org/publications/2023/03/what-you-need-know-about-chinas-saudi-iran-deal>

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكومية، وغير ربحية، تأسس سنة 2015م، ومُسجل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، باعتباره ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني وتطبيق رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الاخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمساهمة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسية التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام، ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. ويسعى المركز لدعم الإصلاحات الاقتصادية والتنمية المستدامة وتقديم المساعدة الفنية للقطاعين العام والخاص، كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص، والنهوض به لتوفير فرص عمل للمواطنين عن طريق التدريب والتأهيل لعدد من الشباب، بما يقلل من اعتمادهم على المؤسسة الحكومية، ويساهم في دعم اقتصاد البلد والارتقاء به.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org